

Distr.: General
12 April 2005
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - لم تخف خلال شهر آذار/مارس حدة الصراع الذي ابتليت به ولايات دارفور الثلاث في السودان منذ أوائل عام ٢٠٠٣. وفي الواقع، يبدو أن بعض الاتجاهات الإيجابية التي كانت جلية خلال شباط/فبراير قد تعثرت، أو انعكس مسارها قليلا منذ تقديم تقريري الأخير. فقد حدثت مواجهات عنيفة بين حركات المتمردين والقوات الحكومية، التي تقوم بعملياتها بالاشتراك مع ميليشيات قبلية مسلحة، أو تضطلع بها على الأقل في نفس المنطقة ونفس الوقت مع توخي نفس الأهداف العامة. وتظل كذلك الهجمات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والإمدادات الإنسانية مدعاة للقلق البالغ. وتعرض أيضا أعضاء من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى إطلاق النار عليهم. وزادت أعمال اللصوصية والنهب واختطاف المركبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يؤثر على سلامة جميع المسافرين وعلى إيصال إمدادات الإغاثة. غير أنه رغم مواصلة استهداف المدنيين من قبل الجماعات المسلحة، إلا أن التقارير تفيد بتناقص وقوع هجمات على القرى في آذار/مارس.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دار القتال بين الجماعتين المتمردتين الرئيسيتين، حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وجيش الحكومة و/أو الجنجويد، في سبع مناسبات على الأقل. وخلال آخر أعمال قتال دارت في ٢٦ آذار/مارس، هاجمت

القوات الحكومية والميليشيات القبلية مواقع حركة/جيش تحرير السودان على مقربة من مجموعة من القرى تقع على بعد ٨٠ كيلومترا تقريبا إلى الشمال الشرقي من نرتيتي في غرب دارفور.

٤ - وشاركت أيضا الجماعة المسلحة المتمردة الثالثة في دارفور، وهي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية التي تعتبر عادة أقل الجماعات المتمردة نشاطا في المجال العسكري، في القتال الذي دار مع القوات الحكومية في غرب دارفور بعد أن وجهت إليها الحكومة إنذارا نهائيا بالانسحاب من منطقة جبل مون شمالي الجنيينة إلى مناطق أبعد إلى الشمال توجد على مقربة من تين الواقعة على الحدود مع تشاد. ورفضت ذلك الحركة، التي ليست طرفا في اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، مما أثار ردا عنيفا من قبل الحكومة. واستمر القتال لعدد من الأيام وأسفر عن وقوع خسائر غير محددة في الأرواح، شملت المدنيين أيضا. ونظرا لأن درجة التوتر وإمكانية تجدد القتال ما زالت عالية، لم يتسن القيام بتقييم دقيق للأثر الذي خلفه القتال على المدنيين.

٥ - ويثير تزايد حدة القتال في غرب دارفور القلق من أن تواصل الحكومة السعي إلى تحقيق هدفها الرامي إلى بسط سيطرتها على منطقتي جبل مون وجبل مرة، على الرغم مما سيكلفه القيام بحملة في قلب مناطق المتمردين من خسائر في الأرواح. ويظل تجاهل الأطراف في الصراع لالتزاماتها بوقف إطلاق النار التي تعهدت بها في اتفاقات مختلفة عائقا أمام أي جهد يرمي إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

٦ - وشهد شهر آذار/مارس شن هجمات متواصلة على المدنيين، وإن كانت بدرجة تكاد تكون أقل من هجمات شباط/فبراير. ووردت تقارير عن شن الجنجويد هجمات على القرى طوال الشهر. ووقع الهجوم الأول المزعوم على قريتي سولا وبالا فارق، ٦٠ كيلومترا شرق الجنيينة، خلال ليلة ٤-٥ آذار/مارس، وأسفر على ما يقال عن مقتل مدني واحد على الأقل. وكان آخر الهجمات ذلك الذي يشتبه في أن الجنجويد شنوه في ٢٦ آذار/مارس على قرية دولي قرب زانجي، غرب دارفور، وأسفر حسب تقارير الاتحاد الأفريقي عن مقتل شخصين وإصابة ثلاثة بجروح.

٧ - وشاركت حركة/جيش تحرير السودان كذلك في عدد من الهجمات ضد المدنيين خلال آذار/مارس، بما في ذلك الهجوم على قرية هرازة، جنوب غرب نيالا، جنوب دارفور، الذي وقع في ١٧ آذار/مارس وأسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ستة بجروح. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، شنت حركة العدالة والمساواة، على ما يقال، هجوما على قرية رهد الفات في جنوب دارفور، حيث أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مقتل شخصين

وإصابة شخص بجراح جراء الهجوم. وشنت حركة/جيش تحرير السودان أيضا هجوما على قرية وزازين في جنوب دارفور كذلك، مما أدى إلى مقتل قرويين وإصابة ثلاثة آخرين بجراح.

٨ - وتتمثل إحدى الخطوات الهامة جدا التي يمكن للأطراف اتخاذها من أجل توفير مزيد من الأمن للمدنيين في زيادة عدد المواقع التي تنسحب منها الأطراف أو عدم دخولها من جديد حتى يتسنى لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إقامة وجود لها فيها. وكما ورد في تقريره عن الشهر الماضي، فقد انسحبت الحكومة من قرية لبدو، أولى القرى الأربع التي التزمت بالجلء عنها خلال اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في شباط/فبراير، ولم يتحرك المتمردون لاحتلال الموقع. بل إن بعثة الاتحاد الأفريقي نشرت قوة صغيرة على النحو الذي طلبته الأطراف، حتى تعمل كقوة لتحقيق الاستقرار والفصل الكامل بين الأطراف في ذلك الموقع. وقد تبين أن هذا الإنجاز تطور إيجابي، وتقوم بعثة الاتحاد الأفريقي حاليا بإعادة الكرة والقيام بدور مماثل إثر اتخاذ الحكومة قرارا بإخلاء غريدة. ومع ذلك، أخشى أن تكون قوات بعثة الاتحاد الأفريقي قد حملت فوق طاقتها إلى درجة العجز مستقبلا عن إقامة وجود دائم حتى في القرى القليلة العدد التي ترغب الحكومة في سحب قواتها منها، أو في مناطق أخرى في المستقبل القريب وعن الحفاظ على ذلك الوجود.

٩ - ويساورني الانزعاج لما شهده شهر آذار/مارس من تزايد في الهجمات على موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين العاملين في دارفور. وأخص بالذكر ثلاث حوادث نظرا لما يستشف منها من وجود نية واضحة لإيذاء أو قتل أولئك الذين جاءوا لمساعدة شعب السودان. وقد وقعت الحادثة الأولى في ٨ آذار/مارس، حينما أطلق مقاتلون يشتبه في أنهم من الجنجويد النار على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان التي كانت تتولى حراسة موقع معسكر للمراقبين العسكريين يقع في ساريفورما، شمال دارفور. ولم تفد التقارير عن وقوع إصابات، غير أن الفاعلين أطلقوا عيارين نارين على الأقل اخترقا خيمة في موقع المعسكر. أما الحادثة الثانية ف وقعت في ٢٢ آذار/مارس، حينما أصيب موظفان تابعان لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بجراح، أحدهما إصابته خطيرة، وذلك فيما يبدو أنه كمين نصب لقافلتهم المكونة من مركبات تحمل علامات واضحة، على الطريق من نيالا إلى كاس في جنوب دارفور. و وقعت الحادثة الثالثة في ٢٩ آذار/مارس، حينما تعرضت دورية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي أرسلت للتحري بشأن تقارير عن وقوع مواجهات شمال شرق نيالا لإطلاق النار. وأصيب مراقب عسكري تابع للاتحاد الأفريقي برصاصة في عنقه، فيما أصيب شخصان كانا معه في المركبة بجروح في الوجه من جراء قطع الزجاج التي تناثرت في المقصورة بعد أن حطمت الرصاصة إحدى النوافذ. وتدل المؤشرات الأولى على وقوع الدورية في كمين، مما يزيد من المخاوف المتزايدة من ألا تكون هذه الحوادث مجرد حوادث منعزلة.

١٠ - وقد أدى القلق من احتمال تعرض الموظفين الدوليين الآن في دارفور لتهديد متزايد بأعمال العنف إلى جملة أمور منها اتخاذ قرار بنقل جميع موظفي الأمم المتحدة في غرب دارفور إلى الجنيينة في الفترة بين ١٠ و ١٩ آذار/مارس. وأشارت المعلومات التي تلقاها مسؤولو الأمم المتحدة إلى أن تصاعد التوتر بين أطراف مختلفة في الولاية من شأنه أن يعرض موظفي المساعدة الإنسانية لخطر الوقوع خطأ كضحايا للنيران المتقاطعة أو استهدافهم بشكل مباشر.

١١ - وتعد التهديدات المحددة والضمنية التي وجهت إلى الموظفين الدوليين في غرب دارفور، فضلاً عن وقوع أول حادثة من نوعها إثر إيقاف مركبة تابعة للأمم المتحدة وسرقتها في ١٠ آذار/مارس في غرب دارفور كذلك، مؤشرات تكفي وحدها لإثارة القلق. غير أنه يمكن أن ينظر إلى هذه الحوادث التي تبدو منعزلة على أنها تنطوي على مزيد من التهديد حينما توضع في سياق أوسع. فالبيانات العامة التي أدلى بها بعض المسؤولين الحكوميين الرفيعة المستوى بشأن الأخطار التي تواجه الموظفين الدوليين في حالة إقدام المجتمع الدولي على اعتقال مواطنين سودانيين ومقاضاتهم خارج السودان بتهمة ارتكاب جرائم الحرب ربطت بين ما قد يُتخذ من تدابير بشأن تقرير لجنة التحقيق المستقلة وبين التهديد المتزايد لسلامة الموظفين الدوليين في جميع أنحاء دارفور. فلا يمكن استبعاد إمكانية لجوء الجهات التي قد تعتقد أنها أدرجت في قائمة اللجنة المختومة التي تضم المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إلى شن هجمات مباشرة على الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية وموظفين دوليين آخرين، أو إلى محاولة زعزعة استقرار المنطقة بشكل أعم من خلال أعمال العنف. وستواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان رصد الحالة وتحليلها عن كثب.

ثالثاً - حماية المدنيين في دارفور

١٢ - تظل حماية المدنيين من الشواغل الأساسية في دارفور. فطوال شباط/فبراير وقعت هجمات على المدنيين في القرى وعلى طول الطرق، ولا سيما في جنوب وغرب دارفور، وأفيد عن حالات إساءة معاملة المدنيين، والتعذيب، وأعمال العنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس، وعن شواغل تتعلق بحماية الأطفال، بما في ذلك عمليات الاختطاف. ويظل الأمن داخل مخيمات المشردين داخليا وما حولها متسماً بعدم الاستقرار، إذ أفيد عن وقوع حالات تحرش الميليشيات المسلحة بالمدنيين، ولا سيما النساء والفتيات اللاتي يتجرأن على الخروج من المخيمات.

١٣ - ويتعرض المشردون داخليا في مخيم كالما باستمرار للتحرش والترويع، فضلا عن تعرض المخيم لعمليات إطلاق النار العشوائية ليلا من قبل الشرطة. وخلال الأسبوع الذي بدأ في ٣١ آذار/مارس، نقلت الشرطة بالقوة فتاة عمرها ١٧ سنة كانت قد اغتصبت من العيادة التي تلقت فيها العلاج الطبي إلى مستشفى نيالا، وذلك ضد إرادتها.

١٤ - وأبرز تقرير هام مستفيض أصدرته في ٨ آذار/مارس المنظمة غير الحكومية، أطباء بلا حدود، جسامة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في دارفور. ووفقا لما ورد في هذا التقرير، تلقت ٥٠٠ ضحية من ضحايا الاغتصاب العلاج في المنطقة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥. ولا يثير هذا الرقم إلا المزيد من الجزع حينما يُنظر إليه على ضوء أن العديد من الباقين على قيد الحياة بعد أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لا يسعون إلى تلقي العلاج، نظرا للوصمة الاجتماعية اللصيقة بالاغتصاب والخوف من العواقب السلبية على حد سواء. وقد وثق مراقبون لحقوق الإنسان عدة حالات التمس فيها الباقون على قيد الحياة وأفراد أسرهم وقادة المجتمعات المحلية إقامة العدل، إلا أنهم واجهوا مشاكل جسيمة، منها ترويعهم من قبل مختلف الهيئات الحكومية. وقد خلف شعورا بالصدمة كذلك ما أفادت به الوكالات من أن هناك ممارسة واسعة النطاق تتمثل في رفع دعاوى مضادة على ضحايا الاغتصاب. ففي بنديسي، على سبيل المثال، احتجز العديد من ضحايا الاغتصاب الحوامل بتهمة الزنى، ورغم إطلاق سراحهن في النهاية إلا أنهن تعرضن للضرب والاعتداء الجنسي خلال فترة الاحتجاز. ولا يؤدي هذا الأمر إلى إثناء ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغيرهم عن التقدم بشكاوى إلى الشرطة المحلية فحسب، بل يزيد كذلك من شيوع مناخ الإفلات من العقاب الذي تتسم به هذه المسألة. وليس من المعقول أن يسام النساء والفتيات اللاتي عانين من مثل هذه الجرائم الشنيعة مزيدا من العذاب؛ ومن غير المعقول من باب أولى أن تكون نفس السلطات التي يقع عليها واجب حمايتهن هي الطرف المسؤول عن معاناتهن. وأحث السلطات السودانية المختصة أن تحقق في هذه التقارير على سبيل الأولوية.

١٥ - ويعتبر اقتراح إنشاء لجنة مكافحة العنف الجنسي في جنوب دارفور الذي أعلن عنه في مرسوم أصدره الحاكم في ٦ آذار/مارس اعترافا من الحكومة المحلية يستحق الترحاب، إذ يدل على جسامة هذه المشكلة والحاجة إلى تحسين استجابة السلطات. وقد أثارت الأمم المتحدة مع السلطات المحلية شواغل تتعلق بولاية اللجنة، واقترحت سبلا من شأنها أن تتيح للجنة العمل على ضمان معالجة المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي بشكل شامل. ووافقت الأمم المتحدة أيضا على المشاركة في اللجنة بصفة مراقب، وذلك من أجل توجيه نظر اللجنة إلى بعض الشواغل وتقديم المشورة لها فيما يتعلق بتحسين الاستجابة، في حالة تعديل الولاية.

وقد جرى التأكيد مرة بعد أخرى على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة ووضع حد لمناخ الإفلات من العقاب. والأمم المتحدة على استعداد لأن تقدم الدعم إلى جميع الجهود الحقيقية التي تبذلها الحكومة من أجل القيام بذلك.

١٦ - واختتمت بنجاح في ٢٤ آذار/مارس زيارة مشتركة استغرقت ثلاثة أيام قامت بها الحكومة والأمم المتحدة إلى دارفور من أجل نشر التعميم المعدل المتعلق بمعالجة ضحايا الاغتصاب والتوعية به. وأوضحت البعثة أن الباقين على قيد الحياة بعد أعمال العنف القائم على نوع الجنس يحق لهم تلقي العلاج الطبي سواء قاموا باستيفاء الاستثمارات التي تطلبها المحاكم المحلية التي توثق إصابات الضحية وتشكل دليلاً طبياً على وقوع الإصابات و/أو الاغتصاب. وأوضحت البعثة كذلك أن الموظفين الطبيين في العيادات أو المستشفيات، بما في ذلك جميع العيادات التابعة للمنظمات غير الحكومية، يحق لها تقديم المساعدة الطبية دون هذه الوثيقة المعروفة بالاستمارة ٨ ودون أن تخشى أي عواقب سلبية. وكانت الحكومة قد حددت في البداية عدد العيادات الطبية المأذون لها باستيفاء الاستثمارات القانونية اللازمة، إلا أن الاتصالات التي أجريت لاحقاً مع الحكومة أوضحت وجود مرونة في هذا الشأن.

١٧ - وفيما تظل الهجمات التي تتعرض لها النساء والفتيات خلال جمع الحطب مدعاة لقلق حقيقي، فإن زيادة التعاون بين مجتمع المساعدة الإنسانية وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خلال آذار/مارس أدى إلى تحسين مستوى الحماية. فقد أدت الدوريات التي يضطلع بها المراقبون وأفراد الشرطة المدنية التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي على امتداد الطرق التي تسلك من أجل جمع الحطب، وذلك على أساس المعلومات المقدمة من الوكالات الإنسانية، إلى تناقص مستويات التحرش بالنساء والفتيات خارج مخيمات زالنجي، على سبيل المثال. وتنظم دوريات مماثلة خارج مخيمات أخرى في دارفور، وتبذل الجهود حالياً من أجل توسيع نطاق هذه الدوريات.

١٨ - إن الآثار الضارة الناجمة عن تشرد السكان وتفكك الأسر والبنى الاجتماعية، وزيادة الفقر التي صاحبت حالة الطوارئ في دارفور أدت إلى حرمان بعض الأطفال من حماية أسرهم وتعرضهم لإساءة المعاملة والاستغلال. ففي مخيم رياض في غرب دارفور مثلاً، أقامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ملجأ مؤقتاً للأطفال الذين لا يوجد من يرعاهم، والذين يعيشون مع أقارب مسنين بدون أي دخل، أو الذين تعرضوا لإساءة المعاملة، بما في ذلك أعمال الدعارة. ويعد هذا الملجأ تدبيراً مؤقتاً إلى أن يتم العثور على أسر هؤلاء الأطفال أو إيجاد فرص أفضل لإيوائهم مع عائلات أخرى. ومن المرجح أن يزداد عدد الأطفال ممن أسيئت معاملتهم واستغلالهم ومن يتعرضون لخطر وضعهم في إصلاحيات

الأطفال الذين لا يوجد من يرعاهم وتجري في غرب دارفور حاليا بحوث بهدف تفهم كيفية استجابة المجتمعات المحلية للتحدي المتمثل في دعم الأطفال المنفصلين عن ذويهم والمسنين الذين يعيشون معاً.

١٩ - ومن المهم أيضاً التطرق إلى حقوق الملكية والمسائل ذات الصلة قبل أن تعود طوعاً أعداد أكبر من المدنيين المشردين إلى أماكنهم الأصلية. وثمة شواغل مثلاً بشأن المشاكل المرتبطة بعدد الأشخاص غير المالكين ممن يقطنون أرضاً يملكها أشخاص شردوا، مما يجعل الأمور أكثر صعوبة، وربما تنطوي على خطورة للمشردين داخلياً ممن يرغبون في العودة إلى ديارهم.

٢٠ - وقد عقدت اللجنة الفرعية آلية التنفيذ المشتركة المعنية بالحماية وحقوق الإنسان اجتماعها الثالث في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، وناقشت متابعة أعمال القتل التي جرت في حمادة، واحتجاز ناشط سوداني بارز في مجال حقوق الإنسان (الذي أُطلق سراحه منذ ذلك الحين)، وإمكانية الوصول إلى المحتجزين، وعودة المشردين داخلياً بشكل غير طوعي وغير ملائم من قبل لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال. ومع أن الحكومة بدأت تحقيقاً في أعمال القتل في حمادة، فلم تحرز عملية التحقيق أي تقدم حتى الآن ولم يُلق القبض على المشتبه في تنفيذهم هذه الهجمات.

٢١ - ومن بين ٥١ مراقباً لحقوق الإنسان مأذون بهم، تم نشر ١٨ مراقباً في دارفور (بدعم من ثلاثة مراقبين إضافيين في الخرطوم)، بالإضافة إلى عشرة من متطوعي الأمم المتحدة. ويجري حالياً توظيف خمسة عشر مراقباً، ولا تزال عملية البحث جارية عن مرشحين مؤهلين للوظائف المتبقية وعددها ١٥ وظيفة. ويقوم موظفو حقوق الإنسان الموجودين في منطقة دارفور بمراقبة حالات انتهاك حقوق الإنسان، والاتصال بالسلطات المحلية، بما في ذلك الشرطة والمدعون العامون، ويقومون بمراقبة المحاكمات. وبشكل عام، تتعاون السلطات المحلية جيداً مع مراقبي حقوق الإنسان. إلا أن الحكومة لا تزال تمنع موظفي حقوق الإنسان من الدخول إلى أماكن احتجاز معينة. ولم تتم صياغة اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول رغم طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ذلك وطلبه في اجتماعات اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة.

٢٢ - ويقوم مراقبو حقوق الإنسان بتوثيق عدد من حالات التعذيب وإساءة معاملة المدنيين الذين اعتقلوا تعسفاً من قبل قوات الأمن والذين غالباً ما يحتجزون انفرادياً. وهناك تقارير مريضة، لكنها غير مؤكدة بعد، عن وجود مركز احتجاز غير رسمي بمقر قيادة الجيش السوداني في نيالا. وحدثت أيضاً حالة وفاة أثناء الاحتجاز نتيجة جروح ناجمة عن التعذيب

في الفاشر. ويجب على حكومة السودان كفالة الحفاظ على حقوق المحتجزين، وخاصة سلامتهم الجسدية والشخصية واحترامها. وينبغي للحكومة أن تحقق في جميع أماكن الاحتجاز غير الرسمية، وإذا ثبت وجودها فينبغي إغلاقها على الفور. ويجب إطلاق سراح جميع المحتجزين على الفور أو توجيههم بارتكابهم جرائم يمكن تحديدها.

رابعاً - الحالة الإنسانية في دارفور

٢٣ - ازداد عدد الأشخاص المتضررين من الصراع زيادة طفيفة، من ٢,٤ مليون شخص في شباط/فبراير إلى ٢,٤٥ مليون شخص في آذار/مارس، ويُعزى ذلك في معظمه إلى عمليات التسجيل والتقييم الجديدة. وظل عدد الأشخاص في مخيمات المشردين داخليا ثابتا عند ١,٨٦ مليون في ١ آذار/مارس. ومن المأمول فيه أن تؤدي حملة التسجيل العامة على نطاق دارفور بقيادة برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة التي بدأت في بلدة كتم، شمال دارفور، في ١ آذار/مارس إلى تحسين عملية التسجيل، والسماح بالوصول إلى المستفيدين على نحو أفضل. إن الاستقرار الظاهر لعدد الأشخاص المتضررين من الصراع يعكس تركيز الحوادث الأمنية الخطيرة في مناطق صغيرة نسبيا. إلا أن استفاد آليات التصدي أدّى إلى حالات نقص في الأغذية في المزيد من المناطق النائية، ولا سيما في شمال دارفور. ونتيجة لذلك، بدأ السكان الريفيون في بعض الحالات يتنقلون إلى مختلف تجمعات المشردين داخليا. وفي آذار/مارس، وصل عدد صغير، ولكن ملحوظ، يقارب ٢٠٠٠ شخص إلى مخيم أبو شوكة ومخيم زمزم، وأفادوا أن نقص الغذاء وانعدام الأمن هما السببان اللذان دفعهم إلى النزوح. وهذا الاتجاه يثير القلق، مما يشير إلى أن الجفاف قد يؤثر بشكل كبير على سبل عيش مئات آلاف الأشخاص.

٢٤ - وبرزت صورة مختلطة بعض الشيء في آذار/مارس فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وإمكانية الوصول إلى السكان المتضررين. وتصل المساعدة إلى عدد متزايد من الأشخاص المتأثرين بالصراع في مخيمات المشردين داخليا. وبدأت الوكالات في جميع ولايات دارفور الثلاث في العمل مع مجتمعات الرحل المهملة، وأصبح الوصول إلى أماكن بعيدة أمرا ممكنا على نحو متزايد.

٢٥ - وتلقى المساعدات الغذائية رقم قياسي من الأشخاص، قرابة ١,٧ مليون شخص خلال شباط/فبراير. وما يفسر هذه الزيادة إلى حد كبير هو الإفراج عن المخزون الغذائي المتأخر الذي تراكم في ميناء بورسودان في كانون الثاني/يناير بسبب انعدام الأمن في جميع أنحاء دارفور. وبعد أن وصل عدد الأشخاص الذين تلقوا المعونات الغذائية إلى ١,٥ مليون

نسمة في كانون الأول/ديسمبر، لم تصل تلك المعونات إلا إلى حوالي ١,٢ مليون شخص في كانون الثاني/يناير.

٢٦ - وفي شباط/فبراير تم تزويد ٥٨ في المائة من السكان المتضررين بالمياه النظيفة، مقابل ٥٦ في المائة في الشهر الماضي، في حين قدمت مواد من غير الأغذية إلى ٨٠ في المائة من السكان المحتاجين. وشملت الأنشطة في مجال الصحة ما يقرب من ٧٠ في المائة من الاحتياجات في كل من كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وبلغت إمكانية وصول الأشخاص المتضررين إلى مرافق الرعاية الصحية الرئيسية والعقاقير الأساسية ٧٠ في المائة في كل من كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. كما استؤنفت المساعدة في بعض المواقع التي كانت خارج نطاق وصول الوكالات، لدواعي أمنية. وشهدت لبدو جنوب دارفور التي كانت مسرحاً لمعارك عنيفة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، عودة نحو ١٢ ٠٠٠ مشرد داخليا ومن السكان المقيمين، بعد أن أصبح هناك وجود للاتحاد الأفريقي عشية انسحاب الحكومة.

٢٧ - وتمكن العاملون في مجال المساعدة الإنسانية كذلك، من الوصول إلى عدة مناطق بعيدة في دارفور لمساعدة الأشخاص المتضررين من الجفاف والصراع. وتساعد الأنشطة من هذا القبيل، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الفورية، في الحيلولة دون التشرّد في المستقبل. ففي شمال دارفور، حيث توقفت إمكانية الوصول إلى منطقة دار الزغاوا، التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان، لمدة ثلاثة أسابيع، بسبب عدم وجود محاور موثوق من جيش تحرير السودان، لتنفيذ إجراءات الإبلاغ، واستؤنفت عملية الدخول بعد عقد اجتماع مع محاور جديد من جيش تحرير السودان، في ١٨ آذار/مارس. وفي جنوب دارفور، انتقلت الوكالات إلى مناطق حول إدين، لتقييم احتياجات السكان المقيمين. وتبدي نتائج التقييم الأولية وجود وضع إنساني سيئ، كما تثبتته النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية عن حالة التغذية التي أجرتها Tearfund، وهي منظمة غير حكومية تعمل في أربعة تجمعات للمشردين داخليا في منطقة إدين. وتشير هذه الدراسة الاستقصائية إلى أن معدلات سوء التغذية الكلية تتجاوز ٢٠ في المائة، وتبلغ معدلات سوء التغذية الحادة والشديدة ما يقرب من ٤ في المائة.

٢٨ - وبدأت الأعمال التحضيرية لإجراء دراسة استقصائية، بتكليف من منظمة الصحة العالمية، عن الوفيات في جميع أنحاء المنطقة، بعد الحصول على تصريح من الحكومة. ومن المزمع أن تبدأ الدراسة على سبل الاختبار في حوالي نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الأمر الذي سيوفر معلومات هامة عن المناطق التي تحتاج إلى دعم إضافي في دارفور.

٢٩ - وفي حين تحسنت المساعدة الإنسانية كما ونوعاً في دارفور، فإن الحوادث التي تستهدف الإمدادات الإنسانية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية على طول الطرق الرئيسية، جعلت تحرك هذه الإمدادات أمراً غير منتظم وغير متساوٍ، مما أثر على تقديم المساعدة الأساسية إلى المستفيدين. وبلغ عدد الهجمات على الشاحنات التجارية التي يستخدمها برنامج الأغذية العالمي التي أبلغ عنها في آذار/مارس ذروته، ولا سيما على الطريقين الرئيسيين المؤديين إلى دارفور. ونفذ عدد كبير من هذه الحوادث الأمنية عناصر حركة تحرير السودان، ويعزى ما تبقى إلى رجال العصابات أو المليشيات. وتعمل الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي لمواجهة هذه المشكلة. واتخذت حكومة السودان خطوات لنقل حمولة ٢٥٠ شاحنة متأخرة في قافلة من إدين إلى نيالا، التي تجمعت هناك بسبب انعدام الأمن. ولا يزال ممثلي الخاص والعاملون معه، على اتصال مع جيش تحرير السودان، وزعماء القبائل، والحكومة، لكي يتخذوا خطوات فعالة لدعم المساعدة الإنسانية، وكفالة سلامة وأمن جميع الموظفين والإمدادات الإنسانية.

٣٠ - ولا تزال السلطات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي، تضيق المنظمات الإنسانية على نحو متزايد، وبذلك تعيق توفير المساعدة الإنسانية. ومما يدعو إلى القلق بشكل خاص، عمليات التأخير الكبيرة والمتزايدة في منح تأشيرات الدخول، وخاصة إلى المنظمات غير الحكومية، التي يتعين عليها أن تنتظر أحياناً مدة تتراوح من ستة إلى ثمانية أسابيع، للحصول على تأشيرة دخول لمرة واحدة. وقد رافقت تهم زائفة وعدائية موجهة إلى العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، من خلال وسائل الإعلام الوطنية، مجموعة من عمليات اعتقال العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، إذ شهد شهر آذار/مارس اعتقال أو احتجاز موظفين دوليين اثنين آخرين، يعملان لصالح منظمة غير حكومية دولية. وعادة ما تستند عمليات الاحتجاز هذه إلى أسباب غير صحيحة، وأعقب محاولات قامت بها المنظمات غير الحكومية لتوثيق عمليات اغتصاب المشردين داخلياً، أو لمتابعة حوادث الحماية، أو تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان. وفي حين أن العلاقات بين السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية جيدة بصورة عامة في غرب وشمال دارفور، إلا أن احتجاز العاملين في مجال المساعدة الإنسانية تكرر في جنوب دارفور. ويشير هذا إلى وجود استهداف متعمد وترويع للمنظمات غير الحكومية في جنوب دارفور، على يد بعض السلطات المحلية. وفي جنوب دارفور، يوجد لدى أربع منظمات غير حكومية دولية موظفين دوليين احتجزوا ثم أطلق سراحهم بكفالة، واُتهموا بارتكاب "جرائم ضد الدولة" أو "مساعدة المتمردين". ولم تثبت هذه التهم على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ويجب

اعتبار عمليات الاحتجاز من هذا القبيل بأنها عوائق أمام تقديم المساعدات الإنسانية وأنها غير مقبولة.

٣١ - كما أن مجموعة من عمليات السطو على الطريق السريع التي تستهدف المواد الإنسانية والعاملين في مجال العمليات الإنسانية في عدة مناطق، نجمت عنها صعوبات على الصعيد المحلي لكل من الوكالات والمشردين داخليا. إن توقف الحركة على الطرق خارج بلدة الجنيينة، في الفترة بين ١٠ و ١٩ آذار/مارس، أثر بشكل مؤقت على تقديم المساعدة إلى أكثر من ٣٣٠.٠٠٠ مستفيد. ومع أن معظم الطرق كانت قد فتحت في ١٩ آذار/مارس، لا تزال جميع المناطق شمال سيرية، تصنف بأنها مناطق محظورة على وكالات الأمم المتحدة. وهذا يؤثر على تقديم المساعدة إلى ما يقرب من ٩٦.٠٠٠ شخص. وفي جنوب دارفور، فإن الهجوم الذي شن على قافلة تابعة للجنة الإنقاذ الدولية/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في ٢٢ آذار/مارس، على الطريق بين نيالا، وكاس، أسفر عن إصابة أحد موظفي الوكالة بجروح بليغة، مما أدى إلى إغلاق الطريق المنتظم المستخدم بين نيالا - وكاس، أمام حركة الأمم المتحدة حتى إشعار آخر.

٣٢ - ومتطلبات التمويل لعمليات دارفور، الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة في السودان لعام ٢٠٠٥، تغطي بنسبة ٤٢ في المائة. ومن بين إجمالي المبلغ المطلوب وقدره ٦٧٥ مليون دولار، تقدر الحاجة بحلول نهاية آذار/مارس بمبلغ ٥١٦ مليون دولار، لتلبية الاحتياجات في دارفور بشكل فعال. وفي منتصف آذار/مارس، قُدِّم مبلغ ٢٩١ مليون دولار لأنشطة دارفور المحددة في خطة العمل، مما يعادل ٥٦ في المائة من الاحتياجات المقدرة بحلول نهاية آذار/مارس. وكانت ٨٨ في المائة تقريبا من التبرعات قد قُدِّمت في شكل معونة غذائية، معظمها تبرعات عينية من الحبوب، وبقيت الاحتياجات الغذائية الأخرى ومعظم القطاعات الهامة الأخرى تعاني من نقص في التمويل إلى حد كبير. ومرة أخرى أناشد الجهات المانحة بأن تفي بهذه المتطلبات دون مزيد من التأخير.

خامسا - العودة وتغيير المواقع

٣٣ - لم يبلغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن وقوع حالات عودة أو تغيير مواقع قسرية، كما أن التعاون مع السلطات كان إيجابيا في معظم الحالات. وفي جنوب دارفور، ما زالت الوكالات تواجه عقبات تعرقل تغيير مواقع بعض المشردين داخليا الموجودين في مخيم كالما المكتظ. ولم تقبل السلطات المحلية مؤخرا بالمكان الذي سبق أن اختارته السلطات والمشردين داخليا والوكالات الدولية باعتباره موقعا مناسباً. وما زالت الجهود تبذل بالتعاون

مع السلطات لأجل تحديد مواقع ينتقل إليها المشردون طوعا، وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنسيق تقييم موقعين جديدين.

٣٤ - وفي شمال دارفور، أحرزت تعقيدات تقنية متعلقة بإمدادات الماء تغيير مواقع نحو ٢٥ ٠٠٠ مشرد داخلي موجودين حاليا في أبو شوك. وحُدد موقع ثالث خلال الأسبوع الذي بدأ في ٢٠ آذار/مارس في إطار تعاون جد إيجابي مع السلطات الحكومية.

٣٥ - وفي غرب دارفور، عُقدت حلقة عمل في الجنيّة بتاريخ ٢ و ٣ آذار/مارس لمناقشة خطة للحكومة كانت قد قدمتها في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لإنعاش ٧٦ قرية تضررت من الحرب. وكخطوة سبقت حلقة العمل، قام فريق للمساعدة الإنسانية مشترك بين الوكالات، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقييم تلك القرى وتقديم ما توصل إليه من نتائج إلى الحلقة. وأوصى الفريق بتقديم دعم إلى سبع قرى من بين ٧٦ قرية وردت ضمن اقتراح الحكومة وحدد ثلاث قرى إضافية تستلزم المزيد من التقييم ودراسة إمكانية تقديم الدعم لها. ويعكس العدد القليل للقرى التي أُوصيَ بتقديم المساعدة الفورية لها وتلك التي عُينت لإجراء المزيد من التقييم البيئة الأمنية الهشة في كثير من أجزاء الدولة.

سادسا - عملية السلام في دارفور

٣٦ - واصل الاتحاد الأفريقي خلال الشهر الماضي جهوده المبذولة مع أطراف الصراع في دارفور بغية التوصل إلى إطار عمل للتسوية السياسية. وأظهرت التجربة السابقة أن الأعمال التحضيرية الوافية ضرورية لإنجاح المحادثات المباشرة بين الأطراف. وتستعرض أطراف الصراع حاليا مشروع اتفاق إطاري أعده فريق الوساطة، حيث يُتوقع أن يُبلغوا ردودهم بشأنه إلى الاتحاد الأفريقي في القريب. وبناء على تلك الردود، سيقدر الاتحاد الأفريقي جدوى عقد جولة جديدة من المحادثات في أبوجا، في أواخر نيسان/أبريل على الأرجح.

٣٧ - وأجرى ممثلي الخاص في السودان محادثات مع الأطراف، بمن فيهم حركات التمرد، لأجل تسهيل العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وفي أوائل آذار/مارس، توجه ممثلي الخاص يرافقه نائبه الرئيسي إلى أسمرة لمقابلة الرئيس الإريتري، أسياش أفورقي، وقيادة حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. وأظهرت سلسلة الاجتماعات تلك توافقا قويا في الآراء مؤداه أن عملية أبوجا للسلام يجب أن تظل المنتدى الأساسي للمفاوضات، وأن كل العمليات الأخرى ينبغي أن تلعب دورا داعما. وكرر قادة الحركات موقفهم المعلن القائل بوجود المضي قدما في العملية القضائية التي طالبت بها لجنة التحقيق، لمساءلة الضالعين في

الأعمال الوحشية المرتكبة في دارفور، بشكل يسبق أو يساير المفاوضات السياسية الرامية إلى إنهاء الصراع. وأنا واثق من أن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس، الذي يحيل الوضع القائم في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، سيجعل حركات التمرد تعيد تركيزها على الساحة السياسية، بينما يشرع في تلك العملية القضائية الجديدة.

٣٨ - وفي ٢٧ آذار/مارس، التقى ممثلي الخاص بالنائب الأول لرئيس السودان، علي عثمان طه، لمناقشة الاجتماعات التي عقدت في أسمره وعملية السلام في دارفور بشكل أعم. وأحاط نائب الرئيس علما برسالة ممثلي الخاص ومفادها أن المجموعات المتمردة مستعدة للعودة إلى طاولة المفاوضات، كما أطلعته على جهود المصالحة المبذولة على مستوى الزعماء التقليديين للقبائل. وشجع ممثلي الخاص الحكومة على بدء حوار جدي مع حركات التمرد، مشيدا في نفس الوقت بالجهود التي تبذلها الحكومة للمصالحة مع قطاعات المجتمع كافة في دارفور. وأكد نائب الرئيس لممثلي الخاص أن الحكومة ما زالت ملتزمة بالتوصل إلى نتيجة إيجابية لحادثات أبوجا.

٣٩ - وعلى أرض الواقع، تُناقش اللجنة المشتركة الوسائل والظروف المتعلقة بإيفاد فريق إلى دارفور بغية التحقق من المواقع التي تسيطر عليها الأطراف وصوغ خطة مقبولة للفصل بين القوات. ومن شأن خطة من هذا القبيل أن تحسن الوضع ميدانياً بتثبيت وقف إطلاق النار وهيئة ظروف أفضل تسمح لمراقبي الاتحاد الأفريقي بتأدية عملهم. وستوفر أيضا مناخا أكثر مواتاة لإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى حل سلمي للصراع في دارفور.

سابعاً - بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٤٠ - توشك بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على العمل بكامل قوامها العسكري المقرر لها بموجب ولايتها، كما كان تدخلها فعالا حيثما أمكنها الانتشار. ويبلغ عدد أفراد القوة النظاميين الكلي حاليا ٢ ٢٥٩ من أصل قوة مأذون بها قوامها ٣ ١٥٦. ويشمل الفرق باقي أفراد الشرطة المدنية وموظفي المقرين العسكري والمدني، الذين لم يحدد تاريخ نشرهم بعد. وتنتظر البعثة وصول أفراد عسكريين من تشاد، حيث سيشكلون آخر عملية انتشار مهمة لقوات الحماية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويبلغ عدد المراقبين العسكريين الكلي في الميدان حاليا ٤٤٠ فردا يتوزعون كما يلي: الاتحاد الأفريقي، ٣٦٢؛ الوساطة التشادية، ١٨؛ الأطراف السودانية، ٤٦؛ الشركاء، ١٤. ولا زال نشر قوات الشرطة المدنية متعثرا. إذ لم ينشر في منطقة البعثة سوى ١٧٠ فردا من أصل قوة يبلغ مجموع قوامها المأذون به ٨١٥ فردا. ويركز الاتحاد الأفريقي، في سعيه لنشر العدد المتبقي من عنصر الشرطة المدنية

التابع لبعثته، على توظيف أفراد شرطة من النساء، إدراكا منه لكون أغلب شواغل الحماية في دارفور تتعلق بمحنة النساء والأطفال.

٤١ - وبالرغم مما قامت به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى الآن، فإن استمرار العنف والمعاناة يبين بوضوح أن الوضع يتطلب فعل المزيد. وقاد الاتحاد الأفريقي، في الفترة من ١٠ إلى ٢٢ آذار/مارس، تقييما في المنطقة لتحديد الخطوات اللازمة لتعزيز حفظ السلام في دارفور. وقد شارك في ذلك التقييم الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بصفتهم شركاء للاتحاد الأفريقي. وأنا الآن بصدد دراسة التقرير عن مهمة التقييم، كما كان لي اتصال مباشر برئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، بشأن الإجراءات الممكن اتخاذها، على وجه الاستعجال، لأجل تحسين الأمن والحماية في دارفور.

ثامنا - ملاحظات

٤٢ - إجمالا، لم تشهد حالة الأمن في دارفور تحسنا يذكر في آذار/مارس مقارنة بالشهر الماضي. وبالرغم من انخفاض عدد الهجمات على السكان المدنيين انخفاضاً طفيفاً ومواصلة الحكومة نقل قواتها من غريدا إلى نيالا، فقد طغى على هذه الخطوات الإيجابية ارتفاع النشاط العسكري لدى جميع الأطراف وكذا الهجمات التي تستهدف الموظفين الدوليين.

٤٣ - وتواصل الحكومة اتباع خيارها العسكري على أرض الواقع، مبدية القليل من الاكتراث للالتزامات التي قطعتها على نفسها. وبالرغم من صدور إعلانات عن اعتقال الحكومة لأفراد يُزعم ضلوعهم في الجرائم المرتكبة في دارفور، ما زالت التقارير ترد بشأن تحرك مشترك لقوات الحكومة وميليشيات القبائل المسلحة، أو لنقل أنهما، على الأقل، تعملان في نفس المنطقة ونفس الوقت مع توحي نفس الأهداف العامة.

٤٤ - وكررت قيادة الحكومة وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة استعدادها للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، مصرحة في نفس الوقت أيضا بأن حالة الأمن على أرض الواقع لا تسمح لها بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وإني أكرر دعوتي لجميع الأطراف بأن تتمسك بنص وروح اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وبيروتوكولي أبوجا المؤرخين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وبقرارات مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤) و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) و ١٥٩٠ (٢٠٠٥) و ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ويجب أن يتوقف قتل المدنيين والمقاتلين على السواء كما يجب احترام وقف إطلاق النار بشكل حقيقي.

٤٥ - وفي نفس الوقت، ينبغي لحكومة السودان أن تكفل اضطلاع أفراد الشرطة وسائر المسؤولين المعنيين في دارفور بمسؤولياتهم الرئيسية التي تقضي بحماية المدنيين وأن توقع العقاب المناسب بأفراد الشرطة وسائر المسؤولين الذين لا يقومون بذلك. وينبغي للحكومة أيضا أن تحترم دور بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون يد العون إلى المدنيين السودانيين المحتاجين، وأغلبهم من النساء والفتيات. فاعتقال العاملين في المجال الإنساني من غير وجه حق أمر غير مقبول. ويتعين على حكومة السودان أن تتخذ خطوات فورية لكفالة أن تمثل حكومة الولاية ومسؤولو إنفاذ القانون في جنوب دارفور للقانون الدولي والسوداني، كما يجب عليها أن تتمسك بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بتيسير المساعدة الإنسانية.

٤٦ - وسيجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل لتقرير الخطوات اللازمة لتعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على ضوء التقرير بشأن التقييم الذي قاده الاتحاد الأفريقي في دارفور. وينبغي للمجتمع الدولي والجهات المانحة لبعثة الاتحاد الأفريقي اتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة الاتحاد الأفريقي في تحويل تلك القرارات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. وعلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تبدي أيضا استعدادا لتقديم الاحتياجات من الأفراد العسكريين، وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين. وفي انتظار ذلك، أجريت مناقشات مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، كوناري، بشأن الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وسأورد نتائج تلك المناقشات في تقريرتي الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) الذي يطلب إلي أن أرفع إلى المجلس، بحلول ٢٤ نيسان/أبريل، تقريراً بشأن الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في السودان تعزيز ما يبذل من جهد لتقوية السلام في دارفور من خلال تقديم مساعدة ملائمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ولتحديد طرق التنسيق مع الاتحاد الأفريقي بغية استعمال موارد بعثة الأمم المتحدة لهذا الغرض. ومن شأن وجود بعثة الاتحاد الأفريقي التي تتمتع بمزيد من القوة والقدرة في دارفور أن يعزز بشكل كبير البيئة الأمنية عموماً. وزيادة الأمن، بدورها، ستسهل بقدر كبير البحث على حل سياسي للصراع.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حظيت مداوالات مجلس الأمن بشأن آليات الجزاءات والمساءلة المتعلقة بدارفور بقدر كبير من الاهتمام الدولي. وقد اتخذ المجلس قراره بشأن المسألتين باتخاذ القرارين ١٥٩١ (٢٠٠٥) و ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ولا يستهدف أي من هذين القرارين شعب السودان ولا حكومته ولا الإسلام، كما يحاول البعض أن يدعي. وإنما يستهدفان، من خلال الإجراءات القانونية السليمة، أفراداً مسؤولين عن أعمال شنيعة

لن يسمح بها شعب السودان ولا باقي العالم. وفي الوقت نفسه، ينبغي التشديد على أن التسوية السياسية تظل السبيل الوحيد نحو إحلال السلام في دارفور. وإني أحث الحكومة وحركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، بتأييد من حركة تحرير شعب السودان، على العودة إلى المفاوضات في أبوجا كخطوة ذات أولوية قصوى، كي يتمكنوا من إبرام اتفاق دائم.
